# المقدمة:

تعد البنوك التجارية من اهم المؤسسات المالية في القطاع المصرفي و هي العمود الفقري لتطور الاقتصاد البلد كما تلعب دور هاما في النظام الاقتصادي و المالي لما لها من تأثير على التنمية الاقتصادية حيث تقوم بالعديد من الوظائف ومنه التامين المصرفي ويعتبر احد الاستراتيجيات المطلوبة و المرغوبة في البنوك التجارية لمواجهة حل المخاطر و هي وظيفة مصرفية حديثة و متغيرة إيجابية و يؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية لما يلعبه التامين من دور فعال في حماية الأشخاص و الممتلكات و سلامة الودائع و القروض ضد أي خطر يهدده ومن هنا اصبح التامين في المجتمعات الحديثة ملحة لتفادي الاخطار و هي جزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية.

# المبحث الأول: ماهية التأمين على الودائع المصرفية

## المطلب الأول: مفهوم التأمين على الودائع المصرفية:

هي حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا او جزئيا من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادتا في صندوق التامين على الودائع اذ ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودعة لديه وتوقفه عن الدفع يمول هذا الصندوق بموجب رسوم او اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك العضوة بسدادها الأمر الذي يؤدي لتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وعدم ترك هذه الثقة لظروف الطارئة.

## المطلب الثاني: مكونات التأمين على الودائع:

**1-إدارة نظام تامين الودائع الخاصة والعامة:** قد تكون الحكومة ممثلة في المصرف المركزي مسؤولة عن إدارة نظام تأمين الودائع أو يمكن ان تتولى إدارة النظام جهة خاصة أو اتحاد للمصارف أو يمكن ان تكون الإدارة مشتركة بين المصرف المركزي والمصارف المشتركة بالنظام.

**2-العضوية (الاشتراك):** غالبا ما يكون الاشتراك في نظام تأمين الودائع إلزاميا للمصارف الوطنية المحلية والمنشئات المالية التي تقبل الودائع وقد يكون غير الزامي أما بالنسبة للمصارف الأجنبية فغالبا ما يكون اختياريا من المعتاد ألا تشترك المصارف الوطنية العاملة خارج الدول في نظام تأمين الودائع الخارجية وغالبا ما تشترك في نظام الودائع في البلد الأم.

**3-تمويل نظام التأمين:** التمويل اما عن طريق المساهمات في التمويل أو عن طريق أقساط سنوية تدفعها المصارف المشاركة في النظام بالإضافة الى مساهمة حصص حكومية معينة ويمكن أن تتحدد قيم هذه المساهمات عادتا من حجم الودائع فقد تكون نسب متساوية وقد تكون متزايدة على حسب الودائع وقد تحدد النسبة بناء على المخاطر المتوقعة أن يتعرض لها المصرف وذلك بناء على دراسة وضعه المالي.

4**-نوع الودائع التي يتم** **تعويضها:** يمكن أن يتم ضمان الودائع المحلية فقط وقد يشمل التأمين جميع الودائع بالعملة المحلية والأجنبية معا كما يمكن أن يتم تأمين ودائع صغار المستثمرين فقط أو الودائع تحت مبلغ معين هناك أنواع ودائع ذات أهداف محددة قد لا يشملها نظام التأمين تحددها المؤسسة المسؤولة وعادتا ما يتم تحديدها بما يتناسب أهداف المصرف المركزي كالودائع الاستثمارية والودائع التابعة لتأمينات الاجتماعية والقطاع العام.

**5-حجم التغطية (التعويض):** قد يتحدد حجم التغطية اما كنسبة مئوية من الوديعة أو يتم تغطيتها بالكامل أو قد يتم تحديد حد أعلى لتغطية الوديعة لا يتم تجاوزه وقد يتم تحديد حد أعلى ونسبة من الوديعة معا أي يأخذ المودع نسبة المغطاة من الوديعة بما لا يتجاوز الحد الأعلى للضمان وفي هذه الحالة يتم احتساب قيمة الوديعة المغطاة بنسبة مئوية من الوديعة الأساسية.

## المطلب الثالث: أهمية نظام التأمين على الودائع:

## 

1-تحقيق الاستقرار المالي بوصفه هدف لسلطة النقدية.

2-تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الأزمات المالية.

3-الحد من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة انهيار بنك أو أكثر.

4-تدعيم الثقة العامة واستقرار نظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف من إعسار أو افلاس.

5-توفير جو الثقة لدى المودعين والعملاء في النظام المصرفي وتعزيزها والحفاض عليها.

6-العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلمة المصارف وتدعيم الثقة فيها خلال الدورة الوقائية.

7-مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة المصارف المتعثرة.

8-توفير مناخ مناسب للمنافسة بين البنوك الجديدة والصغيرة مع البنوك الكبيرة.

9-حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها في حال اخفاق أحد البنوك.

# المبحث الثاني: أدوار وسمات التأمين على الودائع المصرفية:

## المطلب الأول: أدوار نظام التأمين على الودائع:

**أولا: الدور العلاجي لنظام التأمين على الودائع**

ان هناك العديد من المشكلات المصرفية التي تكون احداها أو كلها سبب في الإفلاس أو اعساره للوقوف على دور نظام التأمين على الودائع لمعالجة المشكلات يجب عرض بعض تلك المشكلات:

أ-مشكلة الائتمان الرديء: تعد من أصعب المشكلات التي تواجه البنوك وهي ببساطة وتمنح البنوك قروض لا تستطيع استعادتها ومن الباب الأول الفوائد المحصلة وإزاء ذلك فان نظام التامين على الودائع يحدد نسبة من القروض الى حقوق الملكية والودائع كما يعد نسبة من القروض للعميل الواحد بالنسبة لراس مال البنك وراس مال العميل أضف الى هذا تتدخل في تحديد نسب الدون المشكوك فيها ومراجعة بعض القروض.

ب-عجز السيولة: رغم بعض البنوك يتوفر لديها حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك يعاني من عجز السيولة اذ تتوقف سيولة المصرف على قدرة محفظة موجوداتها على التحول على النقد بسرعة وبدون خسارة عن تكلفة شرائها وتعتبر مراقبة نسبة السيولة لدى المصارف من اهم انشغالات نظام التأمين اذن تعني مكونات هذه النسبة بالملائمة بين مكونات محفظة المصرف وأنواع الودائع الموجودة لدى مخاطر عجز السيولة في أقل قدرة ممكنة من التكلفة.

**ثانيا: دور الوقائي لنظام التأمين:**

ان نظام ضمان الودائع المصرفية المعتمدة في الجزائر لا تمنح شركة التامين الدور الوقائي من الواضح أن القانون المصرفي في حداد مجال تدخل نظام التأمين لدراسة هذا الدور بالاستعانة بقانون المصرفي المقرن التي منحت مؤسسات التأمين صلاحيات الوقائية و هنا يتسع نطاق تدخل الصندوق التأمين الفدرالي الأمريكي ليشمل في مهامه نوع من الرقابة على البنوك المنظمة على هذا الصندوق بحيث يقوم هذا الأخير بمعاينة أخر المخاطر التي واجهها البنك كما يعاين إمكانيات المالية و التحري في حساباته في عين المكان فدور صندوق التأمين على الودائع ليس تعويض المودعين فحسب بل هو أكثر من ذلك كونه يتدخل دون اعلان توقف بنك معين عن الدفع يكتفي في تبرير تدخله اكتشاف مؤشر يشكك عن الوضع المالي للبنك المعني فيتدخل صندوق التأمين لمساعدة المسيرين وقد يؤدي التدخل الى تمويل البنك متى ظهرت حاجة لذلك و هنا تبين الدور الوقائي لنظام التأمين حيث أنه يسمح لمؤسسة الضمان بمراقبة نسبة السيولة لدى المصرف بحيث أن بعض البنوك قد تكون لديها حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة و مع ذلك تعاني من عجز السيولة.

## المطلب الثاني: سمات الرئيسية لنظام التأمين على الودائع:

تتمثل السمات الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع في العناصر التالية:

**1-العضوية:** هناك بعض الأنظمة التي تقوم عل الإلزامية ومؤدى ذلك إلزام جميع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تتلقى الودائع من الزبائن بالانضمام الى نظام التأمين على الودائع وهناك بعض الانظمة التي تكون العضوية فيها اختيارية ويعتبر النظام الالزامي أفضل من النظام الاختياري خاصتا في الدول النامية لأن النظام الاختياري لا يحقق الانضباط الازم لضمان استقرار النظام المصرفي ويصلح في ظل وجود بيئة مصرفية ملائمة كما هو الحال في الانظمة المصرفية في الدول المتقدة

**2-أنواع الودائع محل التأمين:** -هناك بعض الأنظمة التي تغطي الودائع بالعملة الوطنية فقط مثل الأرجنتين والهند

-وهناك بعض الأنظمة التي تغطي الودائع بجميع العملات كما هو الحال في تركيا ولبنان

وبرغم من أن النظام الذي يغطي الودائع بجميع العملات يكون أكثر تكلفة بنسبة للبنوك الا أنه يعتبر الأنسب لدول النامية اذ تتمثل العملات الأجنبية درجة عالية من الأهمية حيث أنها ضرورية للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي لذا فان نظام التامين على الودائع بجميع العملات من شأنها تشجيع الحائزين لعملات الأجنبية على ايداعها بالبنوك وبهذا تضمن الدولة دخول هذه الودائع بالعملات الأجنبية في قنوات الشرعية

**3-مصادر التمويل:** تختلف أنظمة التأمين على الودائع في الدول من حيث مصادر تمويلها ويلاحظ أن هنا نوعين وفق لطرق ومصدر التأمين:

**النوع الأول:** هو النظام الذي يمول عم طريق تسديد البنوك لأقساط تأمين محددة وبصفة دورية في مواعيد محددة كما هو الحال في الأنظمة المطبقة في لبنان الهند

**النوع الثاني:** هو النظام اذي لا يتم تمويله عن طريق اشتراكات وأقساط محددة ودورية وانما يتم عن طريق إلزام البنوك بالمساهمة فقط عند حدوث تعثر أو افلاس بنك أو بعض البنوك ومثال على ذلك الأنظمة المطبقة في كل من فرنسا وإيطاليا وسويسرا

**4-الاشراف** **والرقابة وإدارة النظام:** فيما يتعلق بالإشراف والرقابة وإدارة نظام التأمين على الودائع يمكن تقسيمها الى ثلاثة أنواع:

النوع الأول يعتمد على إدارة صندوق التأمين على الودائع من طرف الدولة ممثلة في السلطات النقدية

اما النوع الثاني فتكون إدارة صندوق التأمين على الودائع المشتركة بين السلطات النقدية والبنوك المشتركة في النظام

اما النوع الثالث فتتم إدارة النظم عن طريق اتحاد البنوك وليس السلطات النقدية مثل الأنظمة الموجودة في فرنسا وإيطاليا

**5-التعويضات:** تختلف مبالغ التعويضات من دولة الى أخرى وكل نظم تأمين الودائع في العالم تضع حدود لمدى تغطية التأمين وتحدد السقوف التي يمكن تعويضها تكون مرتفعة في البلدان المتقدمة والدولة الوحيدة في العالم التي يقدم نظامها لتأمين عل الودائع تعويضا كاملا لكل المودعين هي النرويج.

## المطلب الثالث: أثر نظام التأمين على الودائع:

**أولا: أثار على مصادر الأموال**

**أ-على حقوق الملكية:** تؤدي أعمال النظام الى زيادة ثقة العملاء والبنوك المحلية والمراسلين في البنوك الأمر الذي ينعكس في شكل الزيادة في الودائع بالرغم من أن النظام ينطوي على فرض ضوابط على البنوك تتمثل في تحديد نسب تلتزم البنوك بتوحيدها

**ب-الأثار على المستحق للبنوك:** نتيجة لرسوخ الثقة والاستقراء في البنوك وزيادة الودائع تزيد المعاملات بين البنوك المحلية كما تزيد المعاملات بين البنوك الخارجية ثم تزيد أرصدة المستحق للبنوك المحلية وتزيد التسهيلات الممنوحة للبنوك الخارجية

**ج-الأثار على الودائع:** نتيجة الاطمئنان للمودعين على ودائعهم بصورها المختلفة وضمانهم استرداد ودائعهم المؤمنة عليها إذا ما واجه أحد لبنوك حالات مت الأسعار تزايد الودائع سواء من كل القطاعات والشرائح أو الودائع بالعملة المحلية والأجنبية

**ثانيا: الأثر على استخدامات الأموال**

**أ-الأثر على الأصول السائلة:** ترتبط الأرصدة السائلة بخزائن البنك وارصدة لدى البنك بزيادة حجم الودائع وتكون هذه الأرصدة بحدود نسب معينة وفق لحجم موارد البنك وتركيبها

**ب-الأثر على مستحق البنك:** ان زيادة الودائع بالعملة المحلية يترتب على زيادة في الودائع والقروض المتبادلة بين البنوك ومن ثم الزيادة في الأرصدة المستحقة في البنوك المحلية كما ان الزيادة الودائع بالعملة المحلية من شانها أن تزيد ودائع البنوك من طرف البنك الخارجي وبالتالي زيادة المستحق على البنوك الخارجية

**ج-الأثار على محفظة الأوراق المالية والاستثمارات:** تزيد أثر الزيادة في حجم مصادر الأموال وحجم توظيفات البنوك في الأوراق المالية ونشاطها في تسيير محفظة الأوراق المالية والمساهمات في الشركات الجديدة ثم إعادة طرحها لأسهم هذه الشركات لتداول وكذا انشاء صناديق الاستثمار كأساليب مستحدثة لإدارة الأموال خارج الميزانية وذا ما أتيح للبنوك التجارية التعامل في أوراق المالية الحكومية.

# المبحث الثالث: نظام تأمين الودائع في الجزائر:

## المطلب الأول: أسباب انشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر:

ان انشاء نظام ضمان الودائع في الجزائر لا يخرج عن السياق الام الذي أنشئت على أثره الكثير من أنظمة الودائع في العالم وعموما يمكن ايجاز هذه العوامل فيما يلي:

-ظهور ما يسمى الخليفة مع مطلع عام 2003 واعلان افلاسه وما تسبب فيه من ضياع الأموال وحقوق المودعين وضياع للمال العام وحيث تشير التقديرات الى تحمل خزينة الدولة حوالي 1.5 مليار دولار من جراء افلاس هذا البنك

-نتيجة للعامل السابق حدثت أزمة ثقة في القطاع المصرفي وأساس البنوك الخاصة وهذا بعد الفضائح التي أصبحت تظهر وتكشف التعاملات المشبوهة التي تمت في هذه البنوك وعلى إثر ذلك فضيحة البنك التجاري والصناعي التي تم اعلان افلاسه أيضا

-رغبة السلطة العمومية وعلى رأسها السلطة النقدية في فرض قواعد الانضباط أكثر صرامة على البنوك بهدف استقرار المصرفي

-يأتي انشاء ضمان الودائع الجزائري استجابة لتوصية المؤسسات المالية والنقدية الدولية لضرورة تطوير أليات الاشراف والرقابة على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

-كما يأتي انشاء نظام ضمان الجزائري استعدادا لاستحقاقات قادمة للجزائر ونهاية الظروف المنظومة المصرفية لتستطيع مواجهة المنافسات الخاصة خصوصا ان الجزائر على وشك الانضمام الى منظمة العالمية لتجارة.

## المطلب الثاني: تأسيس نظام التأمين على الودائع في الجزائر:

1-تم تأسيس نظام التأمين على الودائع بالجزائر بمقتضى الأمر 3-11-المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 وجاء في الباب الخامس المادة 18 ما يلي:

2-يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق الضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية بنشوئه البنك المركزي ويتعين على كل بنك أن يدفع لصندوق الضمان

-علاوة الضمان سنوية نسبتها 0.1 مئوية على أكثر من مبلغ الوديعة 3

- ويحدد مجلس النقد والقرض كل سنة مبلغ العلاوة المذكورة في الفقرة السابقة كما يحدد مبلغ الضمان التي تسمح لكل مودع 4

5-ولا يمكن استعمال هذا الضمان الا في حالة توقف البنك عن الدفع كما لا يغطي هذا الضمان المبالغ التي هي عبارة عن تسبيقات البنوك فيما بينها.

# الخاتمة:

الدور الأساسي للأنظمة ضمات الودائع المصرفية المتمثلة في ثقة جمهور المودعين في الجهاز وقدرته على حماية ودائعهم هو الأساس المتين في وجود جهاز مصرفي قوي ومتطور قادر على مواكبة التغيرات المستمرة في الصناعات المصرفية وبذلك يكون قادر على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية بفعالية وكفاءة فمن المهم جدا وجود نظام ضمان للودائع وخاصة مع زيادة حجم القطاع المصرفي وتطوره وتعقيد مجال عمله.

# **خطة البحث: التأمين على الودائع المصرفية في البنوك التجارية:**

## المبحث الأول: ماهية التأمين على الودائع

المطلب الأول: مفهوم التأمين على الودائع

المطلب الثاني: مكونات التأمين على الودائع

المطلب الثالث: أهمية التأمين على الودائع

## المبحث الثاني: أدوار وسمات التأمين على الودائع

المطلب الأول: أدوار نظام التأمين على الودائع

المطلب الثاني: سمات نظام التامين على الودائع

المطلب الثالث: أثر نظام التأمين على الودائع

## المبحث الثالث: نظام التأمين على الودائع في الجزائر

المطلب الأول: أسباب انشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر

المطلب الثاني: تأسيس نظام التأمين في الجزائر.